ليس التظاهر ترفاً .. لكنه تعبير عن حاجة

علي الشكري
بغداد

حرصت الدساتير الديمقراطية على النص على حق التظاهر، ومن بينها الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، وبالقطع أن النص على هذا الحق لا يعبر عن ترف فكري، أو رغبة بالمساس بهيبة الدولة أو الاعتداء على ممتلكاتها ، لكنه حق يعبر عن حاجة غفلت عنها السلطة أو تغافلتها ، وربما أداة لوقف استبدادها ، وفي كل الأحوال هو وسيلة للتعبير عن مستلزم ولفت نظر السلطة اليه . وبالقطع أن المتظاهرين ليسوا على درجة واحدة من الوعي، فمن بين المنظِّر والمفكر والمثقف ، كما أن من بينهم غير المتعلم والبسيط والمبتدأ وليس في ذلك عيب أو مثلبة ، فلو كان كل الشعب عالم متعلم متفقه حامل لأعلى الشهادات، فمن يعمل بالخدمة والتنظيف والأعمال البسيطة ؟ وهي جميعها أعمال محترمة. ويقينا أن وسائل التعبير عن الحاجة ليست واحدة ، فيرفع البعض شعارا ، ويرسم الثاني على جسده ، ويهتف الثالث بصوته ، ويندد الرابع وينتقد الآخر وهكذا، وكل وسائل التعبير السلمية محترمة طالما تصب بمجرى الهدف النبيل الذي خرجت من أجله ، وقد يتخلل التظاهرة بعض مظاهر العنف ، وهذه المظاهر ليست من مختصات الدول النامية أو الأقل تطورا وديمقراطية ، لكن هذه المظاهر مشاهدة في أعرق الدول ديمقراطية وأكثرها تجربة وأرث وخبرة ، وليس بعيدة مظاهر العنف التي رافقت تظاهرات اصحاب الستر الصفراء في فرنسا ، حيث أحُرقت محال وكُسرت أبواب وخُربت طرقات ، لكن هذا المظهر يبقى غير مرغوب فيه ، وقد يقف وراءه راغب في حرف التظاهرة عن هدفها الشعبي النبيل. في العراق لا يكاد يخلو شهر أو حتى أسبوع من تظاهرة تشهدها العاصمة أو الإقليم أو المحافظات، ما يؤشر وجو حاجة شعبية وتقصير سلطوي ، وكاذب من يقول بغير ذلك، فالمساحات الخضراء راحت فريسة الفساد والتلاعب والاتجار غير المشروع بالمال العام، وأملاك المهاجرين قسرا زورت سنداتها ونقلت ملكيتها وأضحت مال سائب تعبث به عصابات التزوير، أما المباني الحكومية فهي مال شائع مباح استباحته ، وطال العبث والتخريب المقابر التي تلاقفها بعض اصحاب القرار فحتى مختصات الموتى لم تنفذ من عبث الفاسدين ، ويحدثونك عن غياب الفساد وتضخيم مظاهره وربما المبالغة في الحديث عنه إضعافا للدولة !!! قبل أشهر قليلة خلت ، اعتصم اصحاب العقود في وزارة الكهرباء طلبا للتثبيت فموت احدهم صعقا يعني تشريد أسرته ، وقبلها صال وجال المزارعون طلبا لما لهم في ذمة الدولة التي أخذت المحصول وتصرفت فيه وأدارت ظهرها لمن تصبب عرقا بقصد العيش الكريم ، ثم تظاهر المهندس ، فالزراعي من المهندسين ، والصحفي والإعلامي ، ..... وأخيرا حملة الشهادات العليا الذين افترشوا الأرض والتحفوا السماء حاملين خلاصة افكارهم وما ابدعوا على اكفهم دون أن يلتفت لهم أحد ، فكانت خراطيم المياه خاتمة اعتصامهم ، ويثار التساؤل هل كان خروج المهندس عبثا ؟ أم كان خروج الدائن بطرا ؟ أم رغب اصحاب العقود في تعطيل محطات الطاقة الكهربائية اضرارا بالدولة؟ أو خرج حاملو الشهادات العليا عبثا وترفا ورغبة في استعراض العضلات أو غلق الطرقات، أو استثارة التعاطف الشعبي ؟ والجواب أما أن نقول كل من خرج متظاهر عابث مخرب ، ما يعني أن الشعب جله عابث متطاول مخرب، ومثل هذا الشعب لا يستحق العيش في كنف نظام ديمقراطي، أو أن هناك قصور سلطوي دعا الشعب بمكوناته وفئاته وطبقاته للتظاهر على مراحل ، ويقينا أن الترجيح سيكون للقصور السلطوي بدليل استجابة متخذ القرار للمطالب بالتتابع وعلى مراحل ، كما يثار التساؤل هنا الم يكن الأولى بمتخذ القرار معالجة جذور الخلل وأصول الأزمة والجميع يعرفها دون استثناء وفي مقدمتهم متخذ القرار ، وإن كان جاهل بها فهو غير جدير بحكم شعبه وتمثيله ، ولا يؤتمن جانبه في صون مصالحه ، وبالتأكيد أن ما يشهده العراق اليوم هو ليس نتاج سياسات خاطئة اتبعتها الحكومة القائمة ، لكنه متراكم سياسات حكومات متعاقبة جاءت على ما في الدولة ودعت الشعب للخروج بصورة متتابعة للتظاهر ، غير المتعلم عاطل عن العمل ، والجامعي يأن من البطالة ، وحامل الشهادة العليا يستجدي متخذ القرار ، الصناعي يعاني ، والزراعي يعيش الأزمة والتاجر في دوامة الروتين والفساد ، الاستثمار في تراجع ، والمشاريع إلى فشل ، ويحدثونك عن الترف الشعبي والشعب المطلبي !!! ، في الأثر قالوا أن تقتل شعب لا يثور ، لكن أن يجوع الشعب فذلك مقدمة الثورة ونتيجتها ، لقد بُح صوت المرجعية الدينية العليا وهي تنادي بمحاربة الفساد والضرب بيد من حديد على يد الفاسد ، وراح ممثلوها يلفتون نظر متخذ القرار إلى أن البطالة نخرت جسد القادر على العمل وأضحى قنبلة موقتة إذا انفجرت ستأتي نيرها على من تسبب بالأزمة . واللافت أن صم الأذان كان حصيلة المناشدة ، ويتضخم حجم الغليان يوم بعد اخر ومتخذ القرار يرى في المطالب الشعبية ترف وبطر ورغبة في التعبير عن الرأي الذي ظل مكبوت لعقود خلت ، واعتاد الشعب على اجابة تقليدية الا يكفي ما يملك الشعب من حرية في التعبير والحديث ونقل ما يجول في الخاطر ، ألم يكن جزاء المساس بالسلطة سابقا قطع اللسان والأذن والعنق ؟ نعم لقد مارس الزائل الراحل كل الممارسات السيئة واضطهد شعبه وقتله وهجره وألقى من بقى حيا بمكرمة في غياهب السجون ، لكن طغيان الراحل واستبداد الزائل هو مدعاة للاستبداد والتمثل به ؟ أم أن الدرس المستخلص أن الظلم لا يمكن ان يدوم وإن طال فأنه يخرب ، وفي الأثر سعيد من اكتفى بغيره ، ومصير الغير ليس ببعيد فلا زالت أخباره تتداول وجرائمه تتناقل ومصيره مشاهد مسموع معلوم . ليس اكثر من العراقي وطنية وشرف وغيرة وشهامة وشجاعة وكرم وعزة نفس، وليس اكثر منه قدرة على تحمل المصاعب وتجاوز النكسات، شعب ينبض بالحياة يبغض الذل والهوان، يعض على الجرح ويكتم الألم ويتجاوز عمن اساء، يمنح الفرص ويختلق الأعذار ويبرر الأخطاء عن طيب نفس لا عن ضعف أو هوان، لكن غضبته تقلب الموازين وتهز العروش وتطيح بحكام وتستخلف أخرين ، ويقينا أن فرصة التصحيح لم تذهب، وخط التصويب لم ينته، شرعت الحكومة القائمة بعديد التصويبات لكن التركة ثقيلة والحمل ثقيل والتخريب كبير، ارث الفساد متراكم يغطيه الرماد، ليس لمنصف أن ينكر بعض إنجازات القائم وفي مقدمتها التجديف السلطوي باتجاه واحد بعد ان انهك الخلاف التشكيلات السابقة وراحت اثاره تنعكس سلبا على الشعب، لا حديث يدور عن الخضراء المسورة التي ظلت عصية على اطلاع الشعب منذ سقوط النظام السابق حتى تشكيل الحكومة القائمة، ثُبت الأغلب من اصحاب العقود ، وتقاضى المزارع مستحقاته، وراح نتاج الاتفاق السلطوي تنعكس اثاره على نمو وتطور علاقات العراق الدولية ، العراق الأسير المحاصر سابقا اضحى اليوم يتوسط بين الكبار لتجنيب المنطقة كارثة حرب لو وقعت لجاءت اثارها على دول الإقليم دون استثناء . لكن الحكومة اليوم مطالبة بوقفة جادة في مواجهة الفساد المتنامي وستجد حشد شعبوي يقف وراءهما لاقتلاع جذوره، فالشعب خير كافل وكفيل بتقويتها ونصرتها والدفاع عنها، ليس الفساد وحده هو من اثقل كاهل الشعب، لكن الجوع ظالم والفقر سبب لكل مظاهر الانحراف، وبالقطع أن خير العراق كثير وماله وفير وثروته تطعم شعوب وامم ولا تغني ابن الوطن حسب، لا يزال للتصحيح متسع وللانتصار للشعب وحقوقه مجال، ودون شك أن من ينتصر للشعب المظلوم سيكتب أخباره في انصع صفحات تاريخ العراق، وفي اثر السلف الخبر الوفير لمن اساء وأحسن .

□ رئيس هيئة المستشارين لرئاسة الجمهورية

قرار المحكمة الإتحادية

قنبلة في مكان غير آمن وتوقيت غير مناسب

سامي الزبيدي
بولندا

في قرار فاجئ كل العراقيين وخصوصا أبناء كركوك ومحافظات أخرى اعتبرت المحكمة الاتحادية ان المادة 140الخاصة بما سمي بالمناطق المتنازع عليها سارية المفعول مع العلم ان الدستور قد حدد نهاية عام 2007موعد لتنفيذ هذه المادة ولم تنفذ في حينها لأسباب يعرفها سكان تلك المناطق من العرب والكرد والتركمان والايزيديين والمسيحيين والشبك وتعرفها المحكمة الاتحادية ويعرفها كل السياسيين والمسؤولين الحكوميين السابقين والحاليين من العرب والكرد والتركمان وغيرهم فهل غابت هذه الأسباب التي منعت تنفيذ هذه المادة في موعدها عن المحكمة الاتحادية اليوم أم هل أزيلت وانتهت هذه الأسباب مع العلم أنها باقية الى أيامنا هذه ومن أهم أسباب عدم تنفيذ المادة 140في موعدها هي :

1- عمليات التكريد والتغيير الديموغرافي الكبيرة والممنهجة التي قامت بها الأحزاب الكردية بعد عام 2003 وعندما سيطرت على كركوك والمناطق المتنازع عليها عسكرياً وسياسياً وإداريا

2- عمليات تزوير سجلات النفوس لهذه المناطق .

3- عمليات التزوير الكبيرة في سجلات التسجيل العقاري لأملاك وأراضي العرب والتركمان والمسيحيين والشبك وتسجيلها بأسماء الوافدين الكرد الجدد الى تلك المناطق .

4- عمليات نقل الأكراد من المحافظات الشمالية وحتى من أكراد سوريا وإيران وتركيا وإسكانهم في كركوك وباقي المناطق ومنحهم بطاقة تموينية وتسجيلهم في سجلات النفوس بحيث أصبح عدد سكان كركوك على سبيل المثال مليون ومائتي ألف نسمة بعد ان كانوا قبل الاحتلال الأمريكي (600) ستمائة ألف نسمة .

5- عمليات تجريف أكثر من سبعين قرية تعود للعرب والتركمان وتهجير أهلها ومنعهم من العودة إليها لمتطلبات عملية التكريد .

6- الاستيلاء على أراضي ومعسكرات وزارة الدفاع وأراضي الدولة وتوزيعها على الكرد الوافدين الجدد ومنحهم مبلغ عشرة ملايين دينار كمنحة وقروض ميسرة لبناء مجمعات سكنية لهم في هذه الأراضي.

7- عمليات الترهيب والتهديد بالقتل والاغتيالات والاعتقالات التي نفذتها البيشمركة والاسايش في تلك المناطق أجبرت الكثيرين من سكانها الأصليين على ترك مناطقهم ولا تزال الآلاف العوائل العربية والتركمانية خارج كركوك بسبب التهديد بالقتل ولا يزال الآلاف من العرب والتركمان مغيبين في سجون السليمانية واربيل الى اليوم ولم يعرف ذويهم عن مصيرهم شيئاً.

8- عمليات التزوير الكبيرة في سجلات الناخبين في كركوك خاصة لضمان هيمنة الأحزاب الكردية على شؤون المحافظة بحيث أصبح عدد الناخبين في سجل الناخبين للمحافظة (900) تسعمائة إلف في محافظة كان عدد سكانها قبل الاحتلال ومن جميع القوميات (600) ستمائة ألف نسمة فهل يعقل هذا الأمر؟

9- لقد شكلت الحكومات السابقة لجان حكومية ومن مجلس النواب للتوصل لاتفاق لتنفيذ المادة 140في موعدها وإحدى هذه الجان برآسة هادي العامري والأخرى برآسة سكرتير الحزب الشيوعي آنذاك وقد اصطدمت هذه اللجان بحجم عمليات التكريد والتغيير الديموغرافي في كركوك والمناطق الأخرى ولم تتوصل الى حل يرضي جميع المكونات .

10- وهناك أسئلة تتعلق بهذه المادة أتوجه بها الى المحكمة الاتحادية أرجو الإجابة عليها وهي :

أ . ان الدستور العراقي قد حدد نهاية عام 2007 كآخر موعد لتنفيذ المادة 140 ولم تنفذ في هذا التاريخ ولا بعدة للأسباب أعلاه وانتهى سقفها الزمني واعتبرت منتهية وبحكم الميتة فهل يعود الميت للحياة الدنيا مرة أخرى؟ ثم ان الدستور حدد لها سقف زمني وانتهى هذا السقف فكيف تعتبر سارية المفعول ووفق أي صيغة بصيغتها السابقة التي لم تنفذ وفقها أم بصيغة جديدة تتوافق عليها كل مكونات المناطق المتنازع عليها ؟ ثم من هو أعلى سلطة الدستور أم المحكمة الاتحادية ؟ نعم ان من واجبات المحكمة الاتحادية تفسير نصوص الدستور المبهمة ولكن هذه المادة غير مبهمة ولا تحتاج الى تفسير وانتهت بعد انتهاء سقفها الزمني الذي حدده الدستور .

ب . هل يمكن تنفيذ المادة 140 والأسباب التي حالت دون تنفيذها في موعدها لازالت قائمة.

ج. ان المادة 140اعتبرت على سبيل المثال زمار وربيعة مناطق متنازع عليها وهي مناطق عربية معروفة فهل كل دعوى لا تستند الى الواقع والتاريخ يؤخذ بها وتعتبر المناطق العربية والمسيحية والايزيدية والتركمانية مناطق متنازع عليها لمجرد وجود أعداد قليلة من الكرد فيها ؟

د . ان بنود المادة 140 هي التطبيع والتعداد السكاني والاستفتاء فمن يستطع تنفيذ التطبيع في كركوك وغيرها بعد أربعة عشر عاماً من سيطرة الأحزاب الكردية على تلك المناطق وما قامت به من جرائم ترتقي الى جرائم ضد الإنسانية كالاغتيالات والاعتقالات والترهيب وتجريف القرى العربية والتركمانية والاستيلاء على أملاك العرب والتركمان وعلى أراضيهم الزراعية وتوزيعها على الكرد الوافدين إليها والى اليوم لازال هناك آلاف المغيبين من العرب والتركمان في سجون الاسايش في السليمانية واربيل ولم يعرف مصيرهم ,ان هذه الجرائم ولدت أحقاد وضغائن لا يمكن ان تنسى فمن يستطيع القيام بالتطبيع بين مكونات هذه المناطق بعد كل هذه الجرائم هل المحكمة الاتحادية أم الحكومة أم مجلس النواب وكيف ؟ والى اليوم هناك آلاف العوائل التركمانية والعربية المبعدة والمهجرة قسرا من كركوك بعد تهديدها بالقتل وقد صودرت أملاكهم فكيف يعودون الى كركوك ومن يضمن سلامتهم وكيف ويمكن تطبيع أوضاعهم

هـ. وهل هذا التوقيت ملائم لإعلان قرار المحكمة والعراق لا يزال يعاني من نتائج حرب داعش والنازحين لم يعودوا لمناطقهم بسبب الدمار الذي طال مدنهم الجراح لن تندمل بعد والمشاكل بين المركز والإقليم لم تحل بعد والعراق ومنطقتنا تعيش أوضاعاً أمنية وسياسية غير مستقرة ؟

11- ان المادة 140 لا تصلح كحل لمشكلة المناطق المتنازع عليها لأنها وضعت في ظروف استثنائية حيث كان العراق تحت الاحتلال الأمريكي ولا يملك زمام أموره وكل ما جاء به الاحتلال باطل وحسب القانون الدولي وان تنفيذ هذه المادة ستتسبب بنتائج عكسية وربما ستزعزع امن العراق كله وتؤدي لا سامح الله الى حرب أهلية الله تعالى وحده يعرف نتائجها الكارثية على وحدة أراضي العراق وعلى شعب العراق بكل قومياته وأديانه وطوائفه , وبدون صيغة توافقية بين كل مكونات الشعب في تلك المناطق لا يمكن التوصل الى حلول جذرية بل الى قنابل موقوتة تنفجر في كل حين لتخلف الدمار والهلاك والخسائر الكبيرة لا سامح الله .

12- لقد فجرت المحكمة الاتحادية قنبلة الكتلة الأكبر التي تشكل في مجلس النواب بعد انتخابات عام 2010التي فاز بها الدكتور أياد علاوي وقائمته العراقية وحرمت تلك القنبلة الدكتور أياد علاوي من تشكيل الحكومة ووهبتها للمالكي فكانت تلك القنبلة سبب في كل الماسي والكوارث التي حلت بالعراق خلال حكومة المالكي من فساد وسوء إدارة وسوء خدمات وحرب طائفية وسرقات كبرى لأموال الشعب وصفقات مشبوهة ومشاريع وهمية سرقت أموالها ثم كللت تلك الحكومة فشلها وفسادها بخيانة عظمى وهزيمة نكراء أمام عصابات داعش التي احتلت عدة محافظات بعد هروب قادة المالكي الفاسدين والفاشلين ونفذت أبشع الجرائم بحق أبناء شعبنا من جميع المكونات أبشعها جريمة سبايكر التي لم تمحى من ذاكرة العراقيين أبداً فسالت انهار من الدماء العراقية الزكية بسبب جرائم داعش وانهار أخرى عند تحرير مدننا من هذا التنظيم التكفيري وزُفت قوافل كبيرة من الشهداء وصرفت مليارات الدولارات لشراء الأسلحة والاعتدة والتجهيزات كانت تكفي لأعمار العراق كله ودمرت محافظات كاملة تحتاج الى مئات المليارات لأعمارها كل ذلك بسبب قنبلة الكتلة الأكبر وتريد المحكمة الاتحادية تفجير قنبلة أخرى هذه الأيام لا يقل تأثيرها وتدميرها وتداعياتها عن قنبلة الكتلة الأكبر لان توقيتها غير مناسب ومكان تفجيرها غير آمن بل ملغوم بشحن طائفي وعرقي تجذر بسبب السياسات الخاطئة و ستؤدي لو انفجرت لاسامح الله الى حرب أهلية وستسيل انهار أخرى من دماء العراقيين وتزف قوافل كبيرة من شهداء الوطن الواحد والشعب الواحد بسبب نزوات سياسية وصفقات مشبوهة وأجندات انفصالية فمن يتحمل وزر هذه الدماء وقوافل الشهداء ؟

على العقلاء في العراق نزع مسمار الأمان من قنبلة المحكمة الاتحادية قبل تفجيرها والبحث عن حلول حقيقية لمشكلة كركوك والمناطق الأخرى ترضي جميع المكونات ودون إراقة مزيداً من دماء العراقيين ودون حروب واقتتال بين الأخوة في الوطن لان المادة 140 لا تصلح لحل مشكلة هذه المناطق وباعتراف ممثلية الأمم المتحدة في العراق بعد اطلاعها على أحوال هذه المناطق عن قرب وباعتراف كل مكونات تلك المناطق إلا المكون الكردي بسياسيه فقط الذين وضفوا كل أسلحتهم وكل وسائلهم الغير مشروعة لتنفيذ هذه المادة وأهمها عمليات التكريد والتغيير الديموغرافي الكبيرة بعد سيطرتهم على تلك المناطق خدمة لمشروعهم الانفصالي .

قطاع الكهرباء

دريد محمود الشاكر العنزي
بغداد

شغل هذا الموضوع ولازال يشغل الكل من أبسط مواطن إلى أعلى مستوى في الدولة .

الكل يتحدث عن عدم كفاية الإنتاج للطاقة وكذلك مشاكل التوزيع ..مغفلين جانب آخر، الصيانة ..

من أين نبدء ...بدايتنا ليست فنية. وهي التي يجب أن تكون إدارية وهذا مايغفل عنه المواطن البسيط صعوداً إلى مستوى عالي من الإدارة في قطاع الكهرباء وأعلى.

نرى مايلي ولكل منها سببها :

1- تقسيم وزارة الكهرباء إلى

ا- وزارة إنتاج الطاقة .

ب- وزارة توزيع الطاقة .

ج- شركة أو مؤسسة صيانة وإدامة الطاقة .

بإدارة تنسيقية كاملة وبإتصال يومي وبتنسيق غير ورقي

نشعر أن من تولى الإدارة للوزارة لم يستطع حل مشاكلها حتى القائمة وليس التطويرية، إذ لكل منها دور في عملية الكهرباء

إنتاج الطاقة..هنا نلاحظ الكثير من التغثرات، ولانرغب بالدخول في صلب الموضوع بقدر ما نضع حل....

لازال كل العاملين والمعنيين في حلقة انتاج الطاقة يتحدثون عن إنشاء محطات عملاقة وبسعات كبيرة وبأنواع مختلفة من المناشئ. ويصورون العملية كأنها حل..

غير أن الواقع الإداري هذا وليد مريض وهم يتحدثون عن مرضه في نفس الحديث أو في حديث في مكان آخر...ألا وهو التوزيع..

من هنا وحلاً لمشكلتين في آن واحد نقترح ما يلي :-

- إنشاء محطات إنتاج كهربائية متوسطة في كل المحافظات وبسعات مناسبة حسب الإستهلاك الحالي والمستقبلي القريب قابلة لزيادة الإنتاج المستقبلي البعيد .

- إنشاء محطات مختلفة السعات في كل قضاء وناحية وحسب حجم الإستهلاك الحالي والمستقبلي القريب، قابلة لزيادة الإنتاج المستقبلي البعيد ولما حولها من وحدات إدارية .

من هنا حصلنا على عمليتين إدارية وفنية، الإدارية السرعة في إنجاز المحطات قياساً بالمحطات العملاقة، و الفنية التخلص نسبياً من مشكلة التوزيع، والثالثة ذات العائدية العالية هي تقليص فقدان الطاقة من أثر عملية نقلها ولمسافات من المحطات المركزية العملاقة القائمة أو المقترحة، ناهيك عن تقليص عدد المولدات ذات التأثير السلبي بتوفير الطاقة الأقل قدرة من الطاقة المركزية وما يعانيه المواطن من الذبذبة في وصول التيار ومدى تأثيرها على الأجهزة المنزلية، مع إنها أدت واجب لاينكر على مدى عقود..ناهيك عن التلوث البيئي الذي تسببه وإرتفاع في مستوى الحرارة والضجيج أما موضوعة الربط بينها فهي مهمة سهلة تختص بها وزارة التوزيع

- وزارة توزيع الطاقة ..تبدء مهمتها من الحلقة الأولى من بعد الإنتاج وليس لها علاقة في الإنتاج إلا بقدر حجمه لتهيئ آلية. والقدرات التوزيعية الجديدة والتي هي مبدئياً أقل كلف من نقل وتوزيع الطاقة المنتجة من المحطات العملاقة، وأسرع في التنفيذ والصيانة وأقل فقدان للطاقة لقرب المستهلك، ومن الممكن جداً إنشاء معامل في نفس وقت الإنجاز للمحطات لإنتاج الأعمدة والأسلاك، والمهمة الثانية هي ربط المحطات الجديدة ببعضها لتسهيل السيطرة على الطارئ من الأحداث .

ومن المهم ....أن نأخذ بنظر الإعتبار الربط مع المحطات العملاقة والتي من الممكن أن تكفينا عن تغطية إحتياجات المحافظات القريبة ولا ننقل الطاقة عبر ثلاث أو أربع محافظات وما يهدر من طاقة بالفقدان .

مع أن كلف تجديد خطوط النقل للضغط العالي القديم وإصلاح المتأثر و وتبديل المعطب وتوصيل المسروق هي كلف اكبر من الإنتاج الجديد، وحسب علمي كان لدينا أكثر من ثلاثين ألف كيلو متر طول خطوط نقل للضغط العالي كلها تحتاج إلى تجديد وتحديث لإختلاف كمية التحميل .

أما المنشاء الثالثة ...والتي هي في الحقيقة نفتقدها في الكثير من الوزارات..الصيانة وتخصصها في المحطات ومن الملاحظ في مقترحنا كثرة المحطات . ومهمتها معروفة ولا تحتاج لشرح مطول،،على أن تتوفر لها أحدث المعدات وتهيئة الكادر المتفرق والموجود في غياهيب الوزارة والجدد من الطلبة وبكافة الإختصاصات وهي قريبة كل القرب من الوزارتين بل وممكن أن تكون متواجدة في كل محافظة لتوسع إنتشار المحطات المنتجة وبكلا الإختصاصين الإنتاج والتوزيع لأن الصيانة دائمة ومستمرة وإنشاء المحطة لمرة واحدة . ومن الجدير بالذكر أن إنتاج الطاقة أصبح متنوع أكثر من ذي قبل..

كمثال كانت شركة كوداك الأمريكية لإنتاج الأفلام من عمالقة الشركات العالمية والتي أفلست بعد ظهور التصوير الرقمي، وربما إن عمر محطات الطاقة طويل نسبياً علينا أن ننوع محطات إنتاج الطاقة والمتوفر منها . القديمة والمتغيرة والمطورة لكن لإعتمادها على الوقود الإحفوري والحديثة هي الطاقة المعتمدة على الخلايا الشمسية و المتوفرة لدينا سبل إنجاحها كلياً بعد الإعتماد على فكرتنا المطروحة من توزيع محطات الإنتاج على المحافظات،،، وتوفر الأرض والشمس ،،، القريبة من كل المحافظات . والأحدث، وذات الإنتاج المزدوج وطويلة العمر هي محطات إنتاج الطاقة المعتمدة على مصدر مزدوج ألا وهما الشمس والرياح بمحطة واحدة توربينية وشمسية وذات خلايا خزن طويلة الأمد تصل إلى عشرين سنة مضمونة . يحدونا الأمل أن يتفهم المعنيين مقترحنا أو مقترحاتنا هذه كخطوة أولى وهذا ما نسعى إليه والخطوة الثانية التطبيق .

وبالمقارنة البسيطة يمكن أن نقول...

- تأثير توقف المحطات العملاقة أكثر سلبياً من توقف المحطات الأصغر
- كلف التصليح أقل .
- سرعة التصليح أسرع .
- كلفة التشغيل أقل .
- كلفة الإدامة أقل وسرعتها .
- مبدء الإدارة الفنية والإدارة الإدارية أسرع وأكثر سيطرة

وبالمقارنة مع محطات الطاقة الشمسية والمزدوجة وذات المنشأ الأمريكي . نرى فروقات إقتصادية وبيئية كبيرة لصالح الإحتمالين الجديدين أكثر بكثير .

بالوقود والتلوث...بالصيانة والإدامة...بالعاملين والإدارة... وكثيرة إيجابيات الطاقة النظيفة . إن مقترحاتنا هذه قابلة للنقاش مع أي من الأخوة المعنيين والمختصين لغرض الوصول إلى الأفضل .

وفقنا وإياكم الله لخدمة البلاد والعباد .

□ مستشار ومحكم دولي